

عبدالرحمن بن حسين عبدالله الموجان

اجتماعات ابن عبدالبر رحمة الله

0241هجري

الفقه



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣٤٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

إجماعات ابن عبد البر رحمه الله تعالى

جمعاً ودراسة

من كتاب الأيمان والنذور إلى آخر كتاب
البيوع

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الفقه

إعداد الطالب

عبد الرحمن بن حسين بن عبد الله الموجدان

إشراف

د . ربيع دردير محمد

الجزء الأول

١٤٢٠هـ

١١٧٧/٩
١٤٢٠/٢

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين . أما بعد:

فهذه الرسالة معنونة بـ ((إجماعات ابن عبد البر رحمه الله جمعاً ودراسة، من كتاب الأيمان والنذور إلى آخر كتاب البيوع)).

قام الباحث فيها بجمع إجماعات ابن عبد البر رحمه الله من كتابيه الاستذكار والتمهيد في الأبواب المشار إليها في العنوان ، والتي ذكرها رحمه الله بلفظ "الإجماع" وما تصرف منه ، أو "الاتفاق" وما تصرف منه ، أو الجزم بعدم "الخلاف".

ولقد حرص الباحث على نقل نصوص إجماعته بلفظها، ونقل نصوص من وافقه من العلماء على ذلك بلفظها أيضاً ، مما حمّله على جرد أكثر من ثلاثة وسبعين مصدراً من كتب الفقه وشروح الحديث والتفسير، بغية التأكد من صحة الإجماع المحكي .

كما ذكر مستند الإجماع من النصوص الشرعية، فإن لم يجد استدلاله من المعنى، من خلال النقل عن العلماء إن تيسر ذلك.

فإن وجد أحداً حكى إجماعاً مناقضاً لما ذكره ابن عبد البر ذكره ، وإن كان ثمة خلاف ينقض دعوى الإجماع بينه، فإن كان شاذاً حكم بالشذوذ ، وإلا حكم بنقض الإجماع، فإن لم يظهر مخالف حكم بصحة الإجماع .

ومما ظهر للباحث أن لابن عبد البر منهج دقيق في حكاية الإجماع ، فهو لا يعتد بمخالفة من لا يستند إلى دليل ظاهر من النقل أو صحيح من النظر في مخالفته ، لذا ظن بعض العلماء أن إجماعاته غير محققة وليس الأمر كذلك، فإن ما لم يسلم في هذا البحث لابن عبد البر في حكاية الإجماع لم يصل إلى ٧٠% من جملة ما حكاه مما يجعل القاعدة العامة هي الوثوق والتسليم لما يحكيه من إجماع.

كما ظهر أن الفاظ العلماء في حكاية الإجماع مختلفة ومتفاوتة، مما يوجب الاعتناء بهذه الألفاظ، وتحريرها ، حتى نعلم مراد كل واحد منها.

وكثير من العلماء يتابعون على حكاية الإجماع في مسألة ما تقليداً لبعضهم البعض، فيظنون المسألة مجمع عليها وليست كذلك، ومثال ذلك في هذا البحث مسألة "وقوع الطلاق الثلاث بلفظ واحد" مما يحملنا على عدم قبول حكاية الإجماع إلا من عالم مشهور بسعة العلم، والاطلاع على أقوال المتقدمين ، مثل ابن عبد البر.

الطالب

المشرف على الرسالة

عميد كلية الشريعة

عبد الرحمن بن حسين الموحان

د/ربيع دردير محمد

د/محمد بن علي العقلا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أرشدنا إلى مناهج سبله ، وسددنا لمتابعة رسله ، وبين لنا ما أوجبه من عبادته، وأوضح ما ألزمه من مفترض طاعته، وجعل لنا على شرائعه دليلاً واضحاً، وسهل لنا إليها سبيلاً لائحاً، وأودع ذلك كتابه العزيز { لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد }^(١)، وبين على لسان رسوله، صلى الله عليه وسلم ما اشتبه من مشكله، وفسر ما ألبس من مجمله، وأوجب علينا اتباع أوامره، واجتناب محارمه، وقرن ذلك بطاعته في التنزيل، فقال { وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول }^(٢)، وعصم جماعة المسلمين من مواقف الزلل، ونزهمهم عن الاتفاق على الخطأ، ثم أمر باتباعهم، وتوعد على مخالفتهم، فقال تعالى { ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً }^(٣)، وأمر بالتفكر والاعتبار فقال تعالى { فاعتبروا يا أولي الأبصار }^(٤) رحمة لخلقهم وتوسعة على عبادهم، وجعل للمجتهد في استنباط دينه إذا أصاب حقيقة أمره ومقصود حكمه أجرين، وعذر من بذل جهده، واستفرغ وسعه في سهوه، وتفضل عليه بأجر في قصده، والحمد لله الذي جعلنا مؤمنين بالقرآن، متبعين لآثار من مضى بإحسان، غير مبتدعين لجهالة، ولا مستمسكين بضلالة، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة من أفردته بالعبادة ، وأخلص له بالطاعة، وصلى الله على محمد نبيه إمام المرسلين، وخاتم النبيين، وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين^(٥).

(١) سورة فصلت (٤١): آية (٤٢) .

(٢) سورة المائدة (٥) : آية (٩٢) .

(٣) سورة النساء (٤) : آية (١١٥) .

(٤) سورة الحشر (٥٩) : آية (٢) .

(٥) مقتبس من مقدمة الفصول في إحكام الأصول للباحي ، (ص ١٦٩) .

أما بعد ...، فالإجماع هو الأصل الثالث في استخلاص الأحكام الشرعية بعد القرآن الكريم الذي هو المصدر الأول، والسنة النبوية المطهرة التي هي المصدر الثاني، ويليهما الإجماع .

وهذا الترتيب روعيت فيه المنزلة ، والشرف ، والمكانة، ففضل كلام الله على سواه كفضل الله على خلقه، وكلام النبي - صلى الله عليه وسلم - بوحى أوحاه الله إليه.

أما من حيث الاستدلال؛ فهناك تلازم بين هذه الأدلة ، لأن السنة مبنية للقرآن الكريم ، والإجماع يستند إليهما .

وقد أحسن من جمع الكتاب والسنة في دليل واحد سماه (النصوص)،^(١) حيث يعز وجود مسألة يستدل عليها بالقرآن الكريم دون حاجة إلى النظر في السنة المطهرة .

وحديث معاذ رضي الله عنه - على فرض صحته - محمول على أن المجتهد إذا وجد الحكم صريحاً منصوصاً عليه في القرآن الكريم مفسراً محكماً لا يحتاج إلى بيان ؛ عُمل به ، وهو كذلك ، إلا أن ذلك نادر في الأحكام أو عزيز .

وأما الإجماع ، فإذا كان قطعياً نطقياً منقولاً تواتراً ، فهو مقدم على ما يعارضه من النصوص ، ويكون ذلك في الحقيقة تقديماً لنص أجمع على العمل به على نص أجمع على العمل بخلافه ، لأن لكل إجماع مستنداً كما هو مقرر في موضعه^(٢).

(١) أصول مذهب الإمام أحمد (ص ١٠٥) .

(٢) روضة الناظر (ص ٣٤٧) .

فالمصادر الثلاثة مع تفاوت درجاتها حجج موجبة للأحكام، قال ابن حزم رحمه الله تعالى: ((الإجماع قاعدة الملة الحنيفية يرجع إليه ، ويفزع نحوه، ويكفر من خالفه إذا قامت عليه الحجة بأنه إجماع))^(١).

وخلاصة القول : أن الإجماع من الأمة والاتفاق من أهل القبلة حجة من حجج الله عز وجل على خلقه، يقوم مقام الكتاب والسنة، وما أخذ عنهما في الجملة، فيجب إذا قام هذا المقام اتباعه وعدم مخالفته^(٢)، لقوله تعالى: {ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً}^(٣).

من هنا ظهرت أهمية الإجماع، وكونه مصدراً ثالثاً من مصادر التشريع، لذلك كان من الأهمية بمكان معرفة المسائل التي أجمع عليها المسلمون، وهي كثيرة جداً، وبمعرفة يسد الباب على أهل الزيغ في تشكيك المسلمين في دينهم ، وأنهم مختلفون في كل شيء، ويعطي ذلك المسلمين الثقة في دينهم وأن الأصل عندهم الاتفاق، والخلاف طارئ.

وأيضاً فالإجماع يعضد السند الذي قام عليه فينقله من الظن إلى القطع واليقين ، كما يؤكد المستند القطعي وتكون كلها أدلة تواردت على مكان واحد، وقد يخفى المستند عن بعض الناس ؛ فيقوم الإجماع مقامه وحتى لا يفتى بخلاف الجمع عليه، أو يظن عدم الإجماع في أمر وهو مجمع عليه، والعكس وهو أن يظن أن الأمر مجمع عليه وليس كذلك.

قال ابن حزم رحمه الله : ((.... إن أهل العلم مالوا إلى معرفة الإجماع ، ليعظموا خلاف من خالفه، ويزجروه عن خلافه فقط، وكذلك مالوا إلى معرفة

(١) مراتب الإجماع (ص ١١-١٢).

(٢) انظر: نوادر الفقهاء (ص ٢٣).

(٣) سورة النساء (٤): آية (١١٥).

اختلاف الناس لتكذيب من لا يبالي إدعاء الإجماع جرأه على الكذب، حيث
الاختلاف موجود فيردعونه بإيراده عن اللجاج في كذبه فقط))^(١).

ولذا أفرد ما أجمعت عليه الأمة في كتب مستقلة حتى يعرف هذا الأصل
الأصيل.

هذا وإن الإمام الحافظ القدوة أبا عمر بن عبد البر كان من بحور العلم
الذين تميزوا بالحفظ والإتقان ، وقد بلغ رحمه الله تعالى رتبة الأئمة المجتهدين.

فكان لحكايته الإجماع في كتبه مع تقدم عصره — رحمه الله — أهمية بالغة
جديرة بالجمع والبحث والتنقيب والتقصي والدراسة.

ولما كانت هذه الإجماعات منشورة في مواضع من كتبه أردت أن أجمعها
وأحصرها معتمدا في ذلك على كتابيه : التمهيد والاستذكار، فأقوم بلم شتاتها وتتبع
مظانها ودراستها وذكر ما تعقبه أهل العلم منها، حتى تظهر على وجه الاستقلال.

* أسباب اختيار الموضوع.

١ — أهمية الموضوع كما سبق بيانه.

٢ — إنعدام وجود الدراسات المسبقة في هذا الموضوع بخصوصه، إلا ما
يأتي ذكره مما له به صلة أو وجه شبه.

٣ — شهرة الإمام الحافظ ابن عبد البر التي عمت أرجاء العالم الإسلامي
حتى قال السيوطي: ((ساد ابن عبد البر أهل الزمان بالحفظ والإتقان وبلغ رتبة
الأئمة المجتهدين))^(٢).

(١) الإحكام في أصول الأحكام (١/٥٥٠).

(٢) طبقات الحفاظ (ص ٤١٧).

٤ — رغبتى فى بحث هذا الموضوع وتحقيق إجماعات ابن عبد البر، والتأكد من صحتها، ولا سيما وقد اشتهر على ألسنة بعض العلماء التحذير من إجماعات ابن عبد البر، فكان لا بد من دحض هذه المقولة، أو اعتمادها والعمل على شهرتها، بناءً على الدليل الاستقرائى لمفرداتها .

* الدراسات السابقة :

وبعد البحث والتحري ما علمت أحداً كتب عن إجماعات ابن عبد البر رحمه الله تعالى إلا رسالة علمية فى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بعنوان : ((إجماعات ابن عبد البر فى العبادات)) جمعاً ودراسةً للطالب عبد الله بن مبارك البوصي، حقق فيها إجماعات ابن عبد البر فى أبواب العبادات فحسب.

ولما كانت العبادات تمثل ربع الفقه تقريباً، والباقي منه ثلاثة أرباعه، وهذا القدر يحمل فى ثناياه إجماعات كثيرة جداً، وكل إجماع منها يحتاج إلى تحقيق وثبت ورجوع إلى مذاهب الأئمة، وإلى كتب الفقه وكتب شروح الحديث والتفسير وكتب الإجماعات، وهذا يحتاج إلى جهد كبير وزمن طويل.

اقتصرت على أهم الأبواب التالية للعبادات فى عامة كتب الفقه، فاتجهت همى لتحقيق إجماعات الإمام ابن عبد البر فى الكتب التالية :

(الآيمان والنذور، والذبائح، والفرائض، والنكاح، والطلاق، والإيلاء، والظهار، واللعان، والرضاع، والبيوع، والقراض، والمساقاة، والشفعة)، وقد راعيت ترتيب كتاب الاستذكار لابن عبد البر، لاتساعه فى ذكر مذاهب العلماء، وحتى تكون الإجماعات فيه محققة على الترتيب إن شاء الله تعالى .

* منهجى فى البحث :

أولاً : أنقل عبارات ابن عبد البر رحمه الله فى حكاية الإجماع فى المسألة بنصها، وأحرص على ذكر كل نصوصه فى المسألة وإن كانت متشابهة، وذلك من كتابيه التمهيد والاستذكار فحسب.

ثانياً : أعنون للإجماع بعبارة ابن عبد البر غالباً .

ثالثاً : أذكر من وافق ابن عبد البر على حكاية الإجماع في المسألة ، ولما كان في ذكر من وافق ابن عبد البر على حكاية الإجماع تأكيداً من صحته وقوته ، لذا فقد قمت بالبحث في كتب كثيرة من كتب الفقه ، وشروح الحديث ، وكتب أحاديث الأحكام وآيات الأحكام والتفسير ، وجمعت ما فيها من إجماعات واستخرجتها ووضعتها تحت المسائل المتعلقة بها .

وهذه الكتب مرتبة حسب وفيات أصحابها كالآتي :

- ١ — اختلاف العلماء ، لمحمد بن نصر المروزي (ت ٢٩٤هـ) .
- ٢ — اختلاف الفقهاء ، لابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) .
- ٣ — تفسير الطبري ، لابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ، وذلك في فصل الفرائض فقط .
- ٤ — الإجماع .
- ٥ — الإقناع .
- ٦ — الإشراف ، الأجزاء المطبوعة منه .
- و هذه كلها لابن المنذر (ت ٣١٨هـ) .
- ٧ — شرح معاني الآثار ، للطحاوي (ت ٣٢١هـ) .
- ٨ — نواذر الفقهاء ، للجوهري (ت ٣٥٠هـ) ^(١) .
- ٩ — مختصر اختلاف الفقهاء .
- ١٠ — وأحكام القرآن . كلاهما للجصاص (ت ٣٧٠هـ) .
- ١١ — التفريع ، لابن الجلاب البصري (ت ٣٧٨هـ) ^(٢) .

(١) هو: محمد بن الحسن التميمي الجوهري، من علماء القرن الرابع الهجري، له كتاب "نواذر الفقهاء" ذكر محققه

أنه لم يجد له ترجمة في كل المصادر التي رجع إليها. انظر: مقدمة تحقيق كتاب نواذر الفقهاء (ص ١٦) .

(٢) هو: عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب البصري ، أبو القاسم ، من شيوخه أبو بكر الأبهري، ومن

تلاميذه القاضي عبد الوهاب كان من أحفظ أصحاب الأبهري وأنبأهم، له كتاب "التفريع" و"مسائل

الخلاص" توفي منصرفه من الحج سنة ٣٧٨هـ، انظر: ترتيب المدارك (٢/ ٢١٦)، والديباج المذهب (ص ٢٣٧) .

١٢ — معالم السنن ، للخطابي (ت ٣٨٨هـ).

١٣ — المعونة.

١٤ — التلقين .

كلاهما للقاضي عبد الوهاب (ت ٤٢٢هـ).

١٥ — التنف في الفتاوى ، للسغدي (ت ٤٣٦هـ) ^(١).

١٦ — الحاوي ، للماوردي (ت ٤٥٠هـ).

١٧ — مراتب الإجماع.

١٨ — المحلى .

كلاهما لابن حزم (ت ٤٥٦هـ).

١٩ — التلخيص في الفرائض ، للخيري (ت ٤٧٦هـ) ^(٢)، وهو خاص

بفصل الفرائض.

٢٠ — المنتقى ، للباجي (ت ٤٧٤هـ).

٢١ — المبسوط ، للسرخسي (ت ٤٩٤هـ).

٢٢ — أحكام القرآن ، للكنيا الهراسي (ت ٥٠٢هـ).

٢٣ — حلية العلماء ، للقفال الشاشي (ت ٥٠٧هـ).

٢٤ — التهذيب في علم الفرائض والوصايا ، للكلواذاني (ت ٥١٠هـ)،

خاص بفصل الفرائض.

٢٥ — شرح السنة ، للبغوي (ت ٥١٦هـ).

٢٦ — المقدمات الممهدة.

(١) هو: علي بن الحسين بن محمد السغدي، أبو الحسن القاضي، الملقب بشيخ الإسلام، كان إماماً فاضلاً، ووفقها مناظراً، سمع الحديث، وروى عن شمس الأئمة السرخسي "السير الكبير" وله "شرح الجامع الكبير"، وله كتاب "التنف في الفتاوى" توفي سنة ٤٦١هـ، انظر: الجواهر المضيئة (٢/٥٦٧)، والفوائد البهية (ص ١٢١).

(٢) هو: عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله الخيري أبو حكيم الفرضي، كان ديناً مرضي الطريقة، تفقه على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وبرع في الفرائض والحساب، له فيها تصانيف حسنة منها التلخيص، وتوفي سنة ٤٧٦هـ. انظر: طبقات السيكي (٥/٦٢)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهاب (١/٢٢٧).

- ٢٧ — والبيان والتحصيل .
- كلاهما لابن رشد (ت ٥٢٠هـ).
- ٢٨ — المعلم بفوائد مسلم ، للمازري (ت ٥٣٦هـ).
- ٢٩ — تحفة الفقهاء ، للسمرقندي (ت ٥٤٠هـ).
- ٣٠ — القبس شرح موطأ مالك بن أنس.
- ٣١ — وأحكام القرآن.
- ٣٢ — وعارضة الأحوذى .
- كلها لأبي بكر ابن العربي (ت ٥٤٣هـ).
- ٣٣ — الإفصاح عن معاني الصحاح ، لابن هبيرة (ت ٥٦٠هـ).
- ٣٤ — بدائع الصنائع ، للكاساني (ت ٥٨٧هـ).
- ٣٥ — بداية المجتهد ، لابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥هـ).
- ٢٦ — المغني ، لابن قدامة (ت ٦٢٠هـ).
- ٣٧ — فتح العزيز ، للرافعي (ت ٦٢٣هـ).
- ٣٨ — العدة شرح العمدة ، لبهاء الدين المقدسي (ت ٦٢٤هـ).
- ٣٩ — دلائل الأحكام ، لابن شداد (ت ٦٣٢هـ) ^(١).
- ٤٠ — إيثار الإنصاف في آثار الخلاف ، لسبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤هـ).
- ٤١ — المفهم ، لأبي العباس القرطبي (ت ٦٥٦هـ).
- ٤٢ — الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله القرطبي (ت ٦٧١هـ).
- ٤٣ — شرح صحيح مسلم.
- ٤٤ — والروضة . كلاهما للنووي (ت ٦٧٦هـ).

(١) هو: يوسف بن رافع بن تميم الأسدي أبو الحسن ، كان إماماً فاضلاً، ثقة عارفاً بالدين والدنيا ، متعبداً متزهداً تولى قضاء حلب ، له مصنفات كثيرة منها "دلائل الأحكام" ، "الموجز الباهر" في الفقه ، و"فضائل الجهاد" عاش ٩٣ سنة وتوفي في صفر سنة ٦٣٢هـ. انظر: طبقات السبكي (٨/٣٦٠هـ) ، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١/٤١٤هـ).

- ٤٥ — المجموع للنووي (٦٧٦هـ) دون التكميلتين.
- ٤٦ — الشرح الكبير ، لابن أبي عمر ، ابن قدامة (ت ٦٨٢هـ).
- ٤٧ — الذخيرة ، للقرافي (ت ٦٨٤هـ).
- ٤٨ — إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد (٧٠٢هـ).
- ٤٩ — مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ).
- ٥٠ — زاد المعاد.
- ٥١ — وقذيب السنن . كلاهما لابن القيم (ت ٧٥١هـ).
- ٥٢ — الفروع ، لابن مفلح (ت ٧٦٣هـ) . في أبواب الأيمان والنذر والذبايح والفرائض.
- ٥٣ — شرح الزركشي على الخرقى ، للزركشي (ت ٧٧٢هـ).
- ٥٤ — رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، لأبي عبد الله الدمشقي (٧٨٠هـ).
- ٥٥ — طرح التثريب في شرح التقریب، للعراقي (ت ٨٠٦هـ) وولده أبي زرة (ت ٨٢٦هـ).
- ٥٦ — الفصول في الفرائض ، لابن الهائم (٨١٥هـ)^(١)، في باب الفرائض.
- ٥٧ — تيسير البيان ، لأحكام القرآن للموزعي (ت ٨٢٥هـ)^(٢).
- ٥٨ — البحر الزخار ، للمرتضى (ت ٨٤٠هـ).
- ٥٩ — فتح الباري ، لابن حجر (ت ٨٥٢هـ).
- ٦٠ — عمدة القاري.

(١) هو: أحمد بن محمد بن عماد بن علي بن الهائم ، ذو ديانة متينة وله محاسن كثيرة ، مهتر في الفرائض والحساب مع حسن المشاركة في بقية العلوم من شيوخه البلقيني والعراقي ، ومن تلاميذه ابن حجر العسقلاني ، جمع في الفرائض تصانيف حسنة منها كتابه هذا ، تولى التدريس بالصلاحية وتوفي سنة ٨١٥هـ — انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢/٢٦١) ، إنباء الغمر عن أبناء العمر (٧/٨٠).

(٢) هو: محمد بن علي بن عبد الله ابن نور الدين الخطيب الموزعي ، كان إماماً عالماً تقياً ورعاً زاهداً عابداً له الباع الطويل في الفقه والأصول والنحو واللغة والمعاني والبيان ، أجاز له الشيوخ بجميع الفنون ، كان شديداً على الصوفية وخاصة ابن عربي وأهل نخلته ، له "تيسير البيان" و"الاستعداد لرتبة الاجتهاد" و"كنوز الخبايا في قواعد الوصايا" وغير ذلك. انظر: مقدمة كتابه تيسير البيان (١/٥١).

- ٦١ - والبنية شرح الهداية . كلاهما للعينى (ت ٨٥٥هـ).
- ٦٢ - الإنصاف ، للمرداوى (ت ٨٨٥هـ).
- ٦٣ - كشف الغوامض في علم الفرائض ، لسبط الماردىنى (ت ٩٠٧هـ) ^(١).
- ٦٤ - فتح العلم ، لذكريا الأنصارى (ت ٩٢٦هـ).
- ٦٥ - مغنى المحتاج ، للشربىنى (ت ٩٧٧هـ).
- ٦٦ - نهاية المحتاج ، للرمىلى (ت ١٠٠٤هـ).
- ٦٧ - كشف القناع ، للبهوتى (ت ١٠٥١هـ).
- ٦٨ - الإفصاح عن عقد النكاح ، لحسين المحلى (ت ١١٧٠هـ) ^(٢).
- ٦٩ - نيل الأوطار ، للشوكانى (ت ١٢٥٠هـ).
- ٧٠ - رد المختار على الدر المختار ، لابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ).
- ٧١ - نيل المرام من تفسير آيات الأحكام ، لصديق حسن القنوجى (ت ١٣٠٧هـ).
- ٧٢ - دليل الرفاق على شمس الاتفاق ، لماء العينين (ت ١٣٢٨هـ) ^(٣).
- ٧٣ - وفتح العلم شرح بلوغ المرام ، لأبى الخير نور الحسن القنوجى (ت ١٣٣٦هـ).

(١) هو: محمد بن محمد بن أحمد بن محمد الغزال الشهير بسبط الماردىنى ، اشتهر بالذكاء وتميز في فنون منها الفقه والفلك والحساب والفرائض والنحو ، من شيوخه ابن حجر العسقلانى ، له "اختصار مجموع الكلائي" و "كشف الغوامض في علم الفرائض" و "شرح الرحبة وشرح شذور الذهب لابن هشام" توفي سنة ٩٠٧هـ. انظر: الضوء اللامع (٣٥/٩)، الأعلام (٢٨٢/٧).

(٢) هو: حسين بن محمد الخلى المصرى ، فقيه شافعى ، جيد الحفظ والاستحضار للفروع الفقهية ، له عدة كتب منها "كشف الأستار عن مسألة الإقرار" و "مزيد النعمة لجمع أقوال الأئمة" توفي سنة ١١٧٠هـ. انظر: تاريخ الجبرتي (٢١٩/١)، الأعلام (٢٥٧/٢).

(٣) هو: محمد مصطفى بن محمد فاضل بن مامين بن خيار الشهير بماء العينين ، كان عالما وفقها محدثا وأديبا ، ومجاهدا ضد الاستعمار ، ولد سنة ١٢٤٦هـ ، في صحراء موريتانيا له مؤلفات كثيرة جدا في جميع الفنون تقريبا منها "الموافق وشرحه المرافق" و "دليل الرفاق" و "منظومة في العقائد" وغير ذلك ، توفي في سنة ١٣٢٨هـ. انظر: مقدمة تحقيق كتابه دليل الرفاق (١/١).

وربما أنقل الإجماع من غير الكتب المذكورة عند الحاجة إلى ذلك.

وهناك كتب غير ما سبق ذكره، بدأت بتجريد الإجماعات التي فيها ولكنني توقفت عن ذلك لعدم وجود الإجماعات بها أو لندرتها ، وغالب هذه الكتب هي المصنفة في فقه المذاهب مثل: الاختيار لتعليل المختار للموصلي ، ومجمع الأئمة لداماد أفندي ، وفتح القدير لابن الهمام، وعقد الجواهر الثمينة لابن شاس، والتاج والإكليل للمواق ، وشرح الخرشي، وحاشية الدسوقي ، وحاشية الباجوري، والكافي والإقناع لابن قدامة، والحرر لابن تيمية الجد، والمقنع لابن البناء، والروض المربع للبهوتي ، وغيرها من الكتب .

وقد رتبت ذكر من وافق ابن عبد البر على حكاية الإجماع على ترتيب سني وفاقم وأذكر سنة الوفاة بين قوسين، وقد حرصت على نقل عبارات العلماء الموافقين له بنصوصها، فإن لم أجد أحدا وافقه ذكرت ذلك.

ثالثا : عندما أجد موافقا لابن عبد البر في جزء من مسألة الإجماع ، ولا ينقل الإجماع على كامل المسألة ، فإني أنقله معتمدا عليه في هذا الجزء الموافق .

رابعا : أذكر مستند الإجماع من النصوص الشرعية، فإن لم يظهر لي نص في المسألة؛ اجتهدت في الاستدلال له من المعنى من خلال النقل عن العلماء إن تيسر ذلك .

خامسا : إن وجدت أحدا حكى إجماعا مناقضا لما حكاه ابن عبد البر ذكرته.

سادسا : إذا كان في المسألة خلاف ينقض دعوى الإجماع ذكرته، فإن كان شاذا حكمت عليه بالشذوذ ، وإلا حكمت بنقض الإجماع.

سابعا : إذا لم يظهر لي مخالف في المسألة، فإني أحكم بصحة الإجماع متأشيا في ذلك بالعلماء الذين وافقوا ابن عبد البر على حكاية الإجماع ، فإن لم يوافقوه

أحد على نقل الإجماع ، ولم أجد مخالفا في المسألة، فإني أحكم بصحة الإجماع أيضا، لأنه حكاه ، ولم أجد مخالفا له ، وعدم وجود مخالف نوع من أنواع الإجماع، لأن الإمام ابن عبد البر بحر من بحور العلم ممن له اطلاع واسع وتام بأقوال العلماء المتقدمين على عصره .

ثامنا : نقلت عبارات ابن عبد البر بنصها ، وكذا باقي العلماء الموافقين، مع ذكر الجزء والصفحة، وقد أضيف ألفاظا بين قوسين هكذا [] تفيد توضيح المعنى المنقول، ولو كانت قد وردت قبل البدء بالنص المعتمد في سياق الكلام التمهيدي للمؤلف، كما قد أضع عدة نقاط هكذا ... إشارة إلى وجود كلام محذوف بعيد عن موطن الاستشهاد ثم استؤنف الكلام بعده .

تاسعا : المقدمة الدراسية في البحث والتي تحوي ترجمة ابن عبد البر ، وتعريف الإجماع ، وبعض القضايا المتعلقة بالإجماع ، والإجماع عند ابن عبد البر، وغير ذلك؛ فقد حرصت على عدم التوسع فيها لئلا يكون على حساب أصل البحث .

عاشرا : اعتمدت في نقل إجماعات ابن عبد البر ، على ما يذكره بلفظ الإجماع ، أو الاتفاق ، أو جزمه بعدم الخلاف ، ونحو ذلك ، وقد أعتمد في نقله للإجماع على مجرد حكمه على المخالف بالشذوذ ، وهذا قليل.

الحادي عشر : التزمت بالإجماعات التي حكاها ابن عبد البر ابتداء ، أو أقرها دون ما نقله عن غيره، سواء نسبته لأحدهم صريحا، أو نسبته لمذهب ما.

الثاني عشر : سرت في ترتيب الكتب والمسائل حسب ترتيب ابن عبد البر لها في كتابه (الاستذكار) في الجملة ، ولما كان يذكر بعض المسائل في غير مظنتها، وذلك مثل بعض مسائل الخطبة التي ذكرها في باب العشرة ، أو بعض مسائل الطلاق والتي ذكرها في باب العدة وهكذا ، فاجتهدت في وضعها في بابها تحت ما أحدثته من عناوين للمباحث التي تشترك في عنوان واحد فمثلا: عقدت مبحثا

للعيوب المؤثرة في عقد النكاح ، أذكر تحته جميع المسائل التي تمت إلى هذا المبحث وهكذا ، وأيضا في ترتيب المسائل داخل المباحث ما أمكن .

الثالث عشر : أترجم للعلماء غير المشهورين باختصار .

الرابع عشر : أعزو الآيات إلى سورها من القرآن الكريم وذكر رقم السورة ورقم الآية.

الخامس عشر : أخرج الأحاديث والآثار المذكورة ؛ مع بيان درجة الأحاديث من خلال نقل كلام العلماء في الحديث ، فإن كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك ، وفي الإحالة أذكر رقم الحديث وأجعله بين قوسين ، وكذا أذكر الجزء والصفحة ، وأكتفي بهذا عن ذكر الكتاب والباب .

السادس عشر : الخاتمة ، وأذكر فيها أهم نتائج البحث والمقترحات باختصار .

السابع عشر : جعلت في آخر الرسالة الفهارس المعتادة والمحتوي.

هذا وقد جاءت خطة البحث في مقدمة وتمهيد وسبعة فصول كالاتي :

* المقدمة :

وفيها : أهمية البحث وأسباب اختيار الموضوع والدراسات السابقة والمنهج الذي سرت عليه في البحث ، وخطة البحث.

* التمهيد :

في التعريف بالحافظ ابن عبد البر رحمه الله ونشأته وحياته ودراسة أهم قضايا الإجماع المتعلقة بالبحث .

وتحته مبحثان:

*المبحث الأول: في التعريف بالحافظ ابن عبد البر رحمه الله.

وتحتة مطلبان:

المطلب الأول : نشأة ابن عبد البر وحياته .

وفيه فرعان:

الفرع الأول : الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية لعصر ابن عبد البر.

الفرع الثاني : في التعريف بابن عبد البر وحياته.

المطلب الثاني : مكانته العلمية وآثاره .

وتحتة ثلاثة فروع.

الفرع الأول : مكانته العلمية بين علماء عصره ، وثناء العلماء عليه .

الفرع الثاني : شيوخه وتلاميذه .

الفرع الثالث : آثاره العلمية .

* المبحث الثاني : دراسة تحليلية لأهم القضايا الأصولية المتعلقة

بالإجماع .

وفيه مطلبان :

* المطلب الأول : في التعريف بالإجماع ومكانته في التشريع .

وفيه فروع :

الفرع الأول : تعريف الإجماع .

الفرع الثاني : مكانة الإجماع بين مصادر الفقه .

الفرع الثالث : إمكان حصول الإجماع .

الفرع الرابع : أقسام الإجماع .

الفرع الخامس : عبارات الإجماع .

الفرع السادس : بعض مسائل الإجماع :

المسألة الأولى : أثر انقراض العصر في صحة الإجماع .

المسألة الثانية : إجماع الأكثر .

المسألة الثالثة : مستند الإجماع .

* المطلب الثاني : الإجماع عند ابن عبد البر .

وفيه فروع :

الفرع الأول : مفهوم الإجماع عند ابن عبد البر .

الفرع الثاني : عبارات ابن عبد البر في نقل الإجماع .

الفرع الثالث : مصادر ابن عبد البر في الإجماعات الفقهية .

الفرع الرابع : أهمية إجماعات ابن عبد البر .

** مسائل إجماعات ابن عبد البر في الفقه .

* الفصل الأول : إجماعات ابن عبد البر في النذور والأيمنة .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الإجماعات في النذور .

وفيه خمس مسائل .

المبحث الثاني : الإجماعات في الأيمان .

وفيه عشرة مسائل .

الفصل الثاني : إجماعات ابن عبد البر في الأضاحي

والذبائح والعقيقة .

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الإجماعات في باب الأضاحي .

وفيه سبع مسائل .

المبحث الثاني : الإجماعات في باب الذبائح .

وفيه عشرة مسائل .

المبحث الثالث : الإجماعات في باب العقيقة .

وفيه مسألتان .

الفصل الثالث : إجماعات ابن عبد البر في الفرائض .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الإجماعات في باب الوارثين .

وفيه ست عشرة مسألة .

المبحث الثاني : الإجماعات في باب موانع الإرث والحجب .

وفيه إحدى عشرة مسألة .

الفصل الرابع : إجماعات ابن عبد البر في النكاح .

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : الإجماعات في باب الخطبة وعقد النكاح وشروطه . (القبول

والإيجاب — الولاية — الصداق).

وفيه خمس عشرة مسألة .

المبحث الثاني : الإجماعات في باب المحرمات في النكاح .

وفيه عشرة مسائل .

المبحث الثالث : الإجماعات في باب العيوب المؤثرة في عقد النكاح .

وفيه ست مسائل .

المبحث الرابع : الإجماعات في باب نكاح العبد .

وفيه ست مسائل .

المبحث الخامس : الإجماعات في باب عشرة النساء .

وفيه مسألتان .

المبحث السادس : الإجماعات في باب نكاح أهل الشرك .

وفيه خمس مسائل .

الفصل الخامس : إجماعات ابن عبد البر في الطلاق

والإيلاء والظهار واللعان .

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : الإجماعات في باب الطلاق .

وفيه أربع عشرة مسألة .

المبحث الثاني : الإجماعات في باب الإيلاء .

وفيه مسألتان .

المبحث الثالث : الإجماعات في باب الظهار .

وفيه ثلاث مسائل .

المبحث الرابع : الإجماعات في باب اللعان .

وفيه ثمان مسائل .

المبحث الخامس : الإجماعات في باب النشوز .

وفيه أربع مسائل .

الفصل السادس : إجماعات ابن عبد البر في العدة

والنفقات والرضاع .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الإجماعات في باب العدة والنفقات .

وفيه تسع عشرة مسألة .

المبحث الثاني : الإجماعات في باب الرضاع .

وفيه مسألتان :

الفصل السابع : إجماعات ابن عبد البر في البيوع وأهم

المعاملات .

وفيه ثمانية مباحث :

المبحث الأول : الإجماعات في باب البيوع الجائزة .

وفيه ست مسائل .

المبحث الثاني : الإجماعات في باب الشروط .

وفيه ثلاث مسائل .

المبحث الثالث : الإجماعات في باب الربا .

وفيه ست مسائل .

المبحث الرابع : الإجماعات في باب السلم .

وفيه ثلاث مسائل .

المبحث الخامس : الإجماعات في باب البيوع المحرمة .

وفيه ثلاث عشرة مسألة .

المبحث السادس : الإجماعات في باب القراض .

وفيه سبع مسائل .

المبحث السابع : الإجماعات في باب المساقاة .

وفيه مسألتان .

المبحث الثامن : الإجماعات في باب الشفعة .

وفيه مسألتان .

* الخاتمة .

* الفهارس .

هذا ، وقد واجهتني عدد من المصاعب في هذا البحث أهمها :

١ — أن بعض الإجماعات التي يذكرها ابن عبد البر لم يسبقه أحد إلى

ذكرها ، وبعضها تكون أموراً معلومةً عند الفقهاء فينص على الإجماع عليها ، وبينما يذكرها الباقر عاريةً عن ذكر الإجماع .

٢ — صعوبة العثور على من وافق ابن عبد البر على حكاية الإجماع وذلك

لعدم وجود الكتب المستقلة في الإجماع ، ولأن هذه الإجماعات توجد منبثة في كتب الفقه وشروح الحديث وكتب التفسير ، مما ألجأني إلى جرد مجلدات وأجزاء كثيرة جداً لاستخراج إجماعاتها ، لا يتصور مقدار الجهد والوقت الذي بذلته في ذلك إلا من جرب مثل ذلك .

ومما ينبغي التنويه به هنا : أنه قد استقر رأيي على أن أكثر ما ذكره الإمام ابن عبد البر من الإجماعات صحيح ، فقد بلغت عدد الإجماعات التي بحثتها في بحثي هذا : (٢١٢ إجماعا) ، صح منها (١٦١ إجماعا) ، وأما ما لا يصح منها فهو (٣١) إجماعا فقط ، وبلغت الإجماعات الصحيحة مع خلاف شاذ (٢٠) إجماعا ، وأما ما كان من الإجماعات التي لم أجد نقلا لغيره من العلماء عليها فهي (٢٦) إجماعا فقط .

وأخيرا .. أحمد الله سبحانه وتعالى كما ينبغي لعظيم وجهه وجليل سلطانه على ما أعان ويسر وتم ، وأسأله المزيد من فضله وكرمه ، وأشكر كل من عاونني في هذا البحث من إهداء مشورة ، أو رأي ، وعلى رأس هؤلاء مشرفي الفاضل الذي لم يأل جهدا في التوجيه والبيان ، فجزاهم الله خيرا ، والحمد لله الذي بنعمته وفضله تتم الصالحات .

عبد الرحمن بن حسين الموجان

مكة المكرمة ١٤٢٠هـ

فهرس الموضوعات

٤	المقدمة :
٢٤	التمهيد : في التعريف بالحافظ ابن عبد البر رحمه الله ودراسة أهم قضايا الإجماع المتعلقة بالبحث
٢٥	المبحث الأول : التعريف بالحافظ ابن عبد البر رحمه الله.
٢٦	المطلب الأول : نشأة الحافظ ابن عبد البر وحياته .
٢٧	الفرع الأول : الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية لعصر ابن عبد البر.
٣٩	الفرع الثاني : في التعريف بالحافظ ابن عبد البر وحياته.
٤٣	المطلب الثاني : مكانته العلمية وآثاره .
٤٤	الفرع الأول : مكانته العلمية بين علماء عصره ، وثناء العلماء عليه.
٤٩	الفرع الثاني : شيوخ ابن عبد البر رحمه الله وتلاميذه .
٥٣	الفرع الثالث : آثاره العلمية .
٥٥	المبحث الثاني : دراسة تحليلية لأهم القضايا الأصولية المتعلقة بالإجماع .
٥٦	المطلب الأول : في التعريف بالإجماع ومكانته في التشريع .
٥٧	الفرع الأول : تعريف الإجماع .
٦٠	الفرع الثاني : مكانة الإجماع بين مصادر الفقه .
٦٢	الفرع الثالث : إمكان حصول الإجماع .
٦٤	الفرع الرابع : أقسام الإجماع .
٧٠	الفرع الخامس : عبارات الإجماع .

٧٣	الفرع السادس : بعض مسائل الإجماع :
٧٣	المسألة الأولى : أثر انقراض العصر في صحة الإجماع .
٧٦	المسألة الثانية : إجماع الأكثر .
٨٠	المسألة الثالثة : مستند الإجماع .
٨٤	المطلب الثاني : الإجماع عند ابن عبد البر رحمه الله تعالى .
٨٥	الفرع الأول : مفهوم الإجماع عند ابن عبد البر .
٩١	الفرع الثاني : عبارات ابن عبد البر في نقل الإجماع .
٩٣	الفرع الثالث : مصادر ابن عبد البر في إجماعاته .
٩٥	الفرع الرابع : أهمية إجماعات ابن عبد البر رحمه الله تعالى .
٩٧	مسائل إجماعات ابن عبد البر في الفقه، وفيه فصول .
٩٨	الفصل الأول : إجماعات ابن عبد البر في النذور والأيمان .
٩٩	المبحث الأول : الإجماعات في النذور .
١٠٠	المسألة الأولى : جواز صدقة الحي عن الميت نذراً أو غير نذر .
١٠٤	المسألة الثانية : نذر الطاعة يلزم صاحبه الوفاء به ولا كفارة فيه .
١١٠	المسألة الثالثة : إذا حال الزوج بين الزوجة ونذرهما فيما يضر به كان عليها قضاؤه ، هذا إذا كان غير مؤقت .
١١٣	المسألة الرابعة : نذر المرأة إذا لم يضر بزوجه ، لزمها الوفاء به .
١١٥	المسألة الخامسة : من نذر على نفسه أن يعتق رقبة مؤمنة لم يجزئه إلا رقبة مؤمنة .
١١٧	المبحث الثاني : الإجماعات في الأيمان .
١١٨	المسألة الأولى : الاستثناء جائز في اليمين بالله تعالى .
١٢٣	المسألة الثانية : من وصل يمينه بالاستثناء فلا كفارة عليه لو حنث .
١٢٧	المسألة الثالثة : من حلف على شيء ثم حنث لزمته الكفارة .
١٣٣	المسألة الرابعة : لغو اليمين لا كفارة فيه .
١٣٧	المسألة الخامسة : عدم جواز الحلف بغير الله تعالى .

١٤٢	المسألة السادسة : صريح اليمين ما كان بالله أو بأسمائه أو بصفاته .
١٥١	المسألة السابعة : الكفارة بعد الحنث في اليمين .
١٥٥	المسألة الثامنة : اليمين الغموس هي التي يقتطع بها مال أحد أو يحلف بها على مال.
١٥٩	المسألة التاسعة : تكرار صفات المقسم به بدون حرف العطف يمين واحدة .
١٦١	المسألة العاشرة : يلزم الطلاق من حلف به إذا حنث ، ولا كفارة عليه .
١٦٨	الفصل الثاني: إجماعات ابن عبد البر في الأضاحي والذبائح والعقيقة .
١٦٩	المبحث الأول: الإجماعات في الأضاحي:
١٧٠	المسألة الأولى : الجماء جائز أن يضحي بها.
١٧٣	المسألة الثانية : ذبح الأضحية لأهل الحضر لا يجزئ قبل صلاة العيد.
١٧٦	المسألة الثالثة : الجذع من المعز والبقر والأبل لا يجزئ في هدي ولا أضحية.
١٧٩	المسألة الرابعة : التي يجزئ في الأضحية من الأزواج الثمانية.
١٨١	المسألة الخامسة : الأضاحي لا تشرع إلا بالأزواج الثمانية.
١٨٥	المسألة السادسة : النهي عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث منسوخ.
١٩٠	المسألة السابعة : يوم النحر يوم الأضحي ولا أضحي قبل طلوع فجره.
١٩٠	المبحث الثاني : الإجماعات في الذبائح :
١٩١	المسألة الأولى : ذبيحة الكتبي تؤكل إذا لم يسم عليها غير الله .
١٩٦	المسألة الثانية : ذبائح الجوس وأهل الأوثان وصيدهم لا تؤكل .
٢٠٢	المسألة الثالثة : الحيوان المريض الذي يحل أكله إذا أدركت فيه الحياة يذكي ويؤكل
٢٠٦	المسألة الرابعة : إذا خرج الجنين حياً من حيوان مأكول اللحم لم تكن ذكاة أمه ذكاة له .
٢٠٩	المسألة الخامسة : صحة الذكاة بكل ما أضر الدم وحصل به القطع من محدد.
٢١٢	المسألة السادسة : الظفر والسن إذا لم يكونا متروعين فلا تجوز الذكاة بهما

٢١٥	المسألة السابعة : لحم الحمر الإنسية محرمة وكذا البغال .
٢٢٣	المسألة الثامنة : في أكل لحم القرد وبيعه .
٢٢٨	المسألة التاسعة : تحريم أكل الوزغ .
٢٣١	المسألة العاشرة : التسمية على الأكل مندوب إليها .
٢٣٤	المبحث الثاني : الإجماعات في العقيدة .
٢٣٥	المسألة الأولى : لا يجوز في العقيدة إلا ما يجوز في الضحايا من الأزواج الثمانية .
٢٣٧	المسألة الثانية : من ولد له اثنان ، فإنه يستحب له عقيقة عن كل واحد منهما .
٢٣٩	الفصل الثالث : إجماعات ابن عبد البر في الفرائض .
٢٤٠	المبحث الأول : الإجماعات في باب الوارثين .
٢٤١	المسألة الأولى : إذا توفي إنسان وترك أولادا ذكرا وإناثا ، فللذكر مثل حظ الأنثيين .
٢٤٤	المسألة الثانية : للبنتين الثلثان .
٢٥٠	المسألة الثالثة : بنو البنين يقومون مقام ولد الصلب في الميراث والحجب .
٢٥٧	المسألة الرابعة : لابنة الابن مع بنت الصلب السدس تكملة الثلثين .
٢٦١	المسألة الخامسة : ميراث الزوج والزوجة .
٢٦٧	المسألة السادسة : ميراث الأب .
٢٧٣	المسألة السابعة : ميراث الأم .
٢٨٠	المسألة الثامنة : ميراث الأخ والأخت لأم .
٢٨٤	المسألة التاسعة : الإخوة الذين في آية الكلاله الأولى هم الاخوة لأم ، والذين في الثانية هم الأشقاء أو لأب .
٢٩١	المسألة العاشرة : الجدتان الوارثتان أم الأم ، وأم الأب .
٢٩٤	المسألة الحادية عشرة : فرض الجدة والجدات السدس لا مزيد فيه .
٣٠١	المسألة الثانية عشرة : لا يشرك بين بني الأب وبني الأم ، لأنه لا قرابة ولا نسب بينهم من جهة الأم .

٣٠٥	المسألة الثالثة عشرة : الكلالة من لا والد له ولا ولد .
٣١٢	المسألة الرابعة عشرة : المذنب وإن مات مصرأ يرثه ورثته .
٣١٤	المسألة الخامسة عشرة : توأمي الزانية يتوارثان على أنهما لأم .
٣١٦	المسألة السادسة عشرة : لا يرد على زوج ولا زوجة .
٣٥٠	المبحث الثاني : الإجماعات في باب موانع الإرث والعقب .
٣٢٠	المسألة الأولى : الترجيح بين العصبات يكون بالجهة، وقرب الدرجة، وقوة القرابة .
٣٢٧	المسألة الثانية : لا يرث الأخ مع الأب ولا مع الولد .
٣٣٣	المسألة الثالثة : لا يرث الإخوة لأم مع الجد شيئاً .
٣٣٥	المسألة الرابعة : الجد أولى من الإخوة في الميراث .
٣٣٨	المسألة الخامسة : الميراث بالدين لا يكون إلا عند عدم النسب .
٣٤١	المسألة السادسة : من يحجبه الأب .
٣٤٨	المسألة السابعة : الكافر لا يرث المسلم .
٣٥٤	المسألة الثامنة : القاتل عمداً لا يرث شيئاً من مال المقتول ولا من دينه .
٣٦٢	المسألة التاسعة : العبد إذا مات وهو نصراني، يوضع ماله في بيت مال المسلمين ويجري مجرى الفيء .
٣٦٤	المسألة العاشرة : المسلم يرث عتيقه النصراني إذا أسلم ما لم يكن له ولي من نسبه يحجبه .
٣٦٨	المسألة الحادية عشرة : لا يرث أحد أحداً بالشك في حياته أو موته .
٣٧٠	الفصل الرابع : إجماعات ابن عبد البر في النكاح .
٣٧١	المبحث الأول : الإجماعات في باب الخطبة وعقد النكاح وشروطه . (القبول والإيجاب - الولاية - الصداق) .
٣٧٢	المسألة الأولى : إذا خطب الرجل المرأة ، وركنت إليه ، واتفقا على صداق فلا يجوز لأحد خطبتها .
٣٧٧	المسألة الثانية : للأب أن يزوج ابنته الصغيرة بغير رضاها .

٣٨٤	المسألة الثالثة : الثيب الكبيرة لا يجوز لأبيها ولا لغيره من الأولياء إكراهها على النكاح.
٣٨٩	المسألة الرابعة : الولي في النكاح هو ما كان من النسب أو العصبه .
٣٩٣	المسألة الخامسة : السلطان ولي من لا ولي له .
٣٩٥	المسألة السادسة : لا نكاح إلا بولي .
٣٩٨	المسألة السابعة : لا ينعقد النكاح بلفظ : قد أحللت وقد أبحت .
٤٠١	المسألة الثامنة : لا يجوز لأحد وطء في نكاح بغير صداق ، فإن وقع قبل الدخول بغير صداق لزمه صداق المثل .
٤٠٥	المسألة التاسعة : لا حد ولا توقيت لأكثر الصداق .
٤١٠	المسألة العاشرة : إذا انعقد النكاح على مهر محرم كالخمر والخنزير ، فالنكاح صحيح ولها مهر المثل .
٤١٤	المسألة الحادية عشرة : إذا دخل الزوج بالمرأة فقد وجب المهر .
٤١٧	المسألة الثانية عشرة : الثيب والبكر في استحقاق نصف المهر بالطلاق قبل الدخول سواء .
٤٢٠	المسألة الثالثة عشرة : للحر أن يتزوج أربعاً من النساء .
٤٢٦	المسألة الرابعة عشرة : الإحصان لا يثبت بعقد النكاح ، بل لابد من الوطء .
٤٢٨	المسألة الخامسة عشرة : لا يحل لأحد أن يطأ فرجاً وهب له دون رقبتة بغير صداق .
٤٣٠	المبحث الثاني : الإجماعات في باب المحرمات في النكاح .
٤٣١	المسألة الأولى : لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها .
٤٣٧	المسألة الثانية : الدخول بالمرأة يحرم أمها وابنتها .
٤٤٤	المسألة الثالثة : لا يجوز العقد على أخت الزوجة .
٤٥٠	المسألة الرابعة : المحرمات من النساء في النكاح وملك اليمين سواء .
٤٥٧	المسألة الخامسة : تحريم حلائل الأبناء على الآباء ، وتحريم نساء الآباء على الأبناء.

٤٦٤	المسألة السادسة : نكاح الشغار لا يجوز .
٤٦٧	المسألة السابعة : لا يحرم على الزاني نكاح من زنى بها .
٤٧٠	المسألة الثامنة : المتعة نكاح محرم .
٤٧٩	المسألة التاسعة : المتعة كان نكاحا إلى أجل لا ميراث فيه .
٤٨٠	المسألة العاشرة : الجمع بين ابنتي العم من النسب والرضاعة جائز .
٤٨٣	المبحث الثالث: الإجماعات في باب العيوب المؤثرة في عقد النكاح.
٤٨٤	المسألة الأولى : العنين يؤجل سنة كاملة .
٤٩٠	المسألة الثانية : لا خيار لزوج العنين إذا ذهب العنة .
٤٩١	المسألة الثالثة: لا يفرق بين العنين وامرأته بعد تمام السنة إلا إذا طلبت ذلك.
٤٩٢	المسألة الرابعة : العقم ليس عيبا ترد به الزوجة .
٤٩٤	المسألة الخامسة : الرق عيب ترد به الزوجة .
٤٩٧	المسألة السادسة : لا ترد الزوجة بعيب صغير .
٤٩٩	المبحث الرابع: الإجماعات في باب نكاح العبد .
٥٠٠	المسألة الأولى : للسيد أن يعفو عن صداق أمته .
٥٠١	المسألة الثانية : لا يحل وطء أمة مجوسية بملك اليمين .
٥٠٤	المسألة الثالثة : جواز وطء الأمة الكتابية بملك اليمين .
٥٠٧	المسألة الرابعة : لا يجوز نكاح العبد بغير إذن سيده .
٥١١	المسألة الخامسة : لا يحل للمملوك أن يطأ سيده .
٥١٤	المسألة السادسة : الأمة يزوجه سيدها بغير إذنها .
٥١٦	المبحث الخامس : الإجماعات في باب محشرة النساء .
٥١٧	المسألة الأولى : إجابة دعوة الوليمة .
٥٢٠	المسألة الثانية : المرأة الحرة لا يعزل عنها زوجها إلا بإذنها، وله أن يعزل عن الأمة .

٥٢٦	المبحث السادس : الإجماعات في باب نكاح أهل الشرك .
٥٢٧	المسألة الأولى : نكاح حرائر أهل الكتاب إذا لم يكن نساء حرب .
٥٣٢	المسألة الثانية : لا يجوز لمسلم نكاح مجوسية ولا وثنية .
٥٣٧	المسألة الثالثة : إذا أسلم زوج الكتائية بقي على نكاحه .
٥٣٩	المسألة الرابعة : إذا أسلمت الكافرة وأبى زوجها الإسلام حتى انقضت عدتها انفسخ نكاحها .
٥٤٣	المسألة الخامسة : إذا أسلم الزوجان معا فهما على نكاحهما .
٥٤٦	الفصل الخامس : إجماعات ابن عبد البر في الطلاق والإيلاء والظهار واللعان .
٥٤٧	المبحث الأول : الإجماعات في باب الطلاق .
٥٤٨	المسألة الأولى : وقوع الطلاق الثلاث مجتمعات بكلمة واحدة غير متفرقات لازم لمن أوقعه .
٥٦٢	المسألة الثانية : الطلاق في الحيض حرام .
٥٦٧	المسألة الثالثة : الطلاق في الحيض بدعة ، وهو لازم لمن أوقعه .
٥٧٣	المسألة الرابعة : من خير زوجته في الطلاق مدة يوم أو أيام فذلك لها إلى انقضاء المدة .
٥٧٥	المسألة الخامسة : طلاق السنة أن يطلقها طاهرا من غير جماع .
٥٨٠	المسألة السادسة : من طلق في طهر جامع فيه لم يؤمر ولم يجبر على الرجعة .
٥٨٣	المسألة السابعة : طلاق الحامل إذا تبين حملها طلاق سنة إذا طلقها واحدة .

٥٨٦	المسألة الثامنة : من طلق امرأته طليقة أو طلقتين فله مراجعتها ، فإن طلقها الثالثة لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره .
٥٩٣	المسألة التاسعة : إذا قال لزوجته : أنت طالق اليوم ، طلقت حتى يراجعها إن كانت له رجعة .
٥٩٥	المسألة العاشرة : قوله تعالى (أو تسريح يا حسان) هي الطليقة الثالثة بعد الطلقتين.
٥٩٨	المسألة الحادية عشرة : المراد بقوله تعالى (فإذا بلغن أجلهن) أي مقاربة البلوغ .
٦٠١	المسألة الثانية عشرة : متعة الطلاق غير مقدرة ولا محددة بل هي بالمعروف .
٦٠٥	المسألة الثالثة عشر : الطلاق والنكاح يجوز دون السلطان .
٦٠٧	المسألة الرابعة عشر : جواز الخلع بالصداق الذي أصدقها إذا لم يكن مضرا بها وخافا ألا يقيما حدود الله .
٦١٠	المبحث الثاني : الإجماعات في باب الإيلاء .
٦١١	المسألة الأولى : ليس إيلاء الرجل من أمته إيلاء بل يمين .
٦١٣	المسألة الثانية : معنى قوله (فإن فاءوا) هو الجماع لمن قدر عليه .
٦١٦	المبحث الثالث : الإجماعات في الظهار .
٦١٧	المسألة الأولى : ظهار العبد لازم وكفارته الصوم .

٦٢١	المسألة الثانية : إطعام العبد مثل إطعام الحر إذا أذن له سيده .
٦٢٣	المسألة الثالثة : كفارة المظاهر واحدة وإن وطئ قبل التكفير .
٦٢٦	المبحث الرابع: الإجماعات في باب اللعان .
٦٢٧	المسألة الأولى : اللعان لا يكون إلا على يد السلطان أو نائبه .
٦٢٩	المسألة الثانية : اللعان لا يكون في إلا المسجد .
٦٣٢	المسألة الثالثة : الأعمى يلاعن إذا قذف زوجته .
٦٣٥	المسألة الرابعة : صحة لعان الفاسقين .
٦٣٦	المسألة الخامسة : من قذف أجنبية ثم تزوجها لم يلاعن .
٦٣٨	المسألة السادسة : لا لعان بين الأمة وسيدها .
٦٤٠	المسألة السابعة : من أقر بالحمل وباركه ولم ينكره ولم ينفيه ، ثم نفاه بعد ذلك لم ينفعه ذلك ولحق به وورثه .
٦٤٢	المسألة الثامنة : إذا أقر الملاعن بالولد جلد الحد ، ولحق به وورثه .
٦٤٤	المبحث الخامس: الإجماعات في باب النشوز .
٦٤٥	المسألة الأولى : المخاطب بقوله تعالى (وإن خفتن شقاق بينهما) الحكام والأمرء، والضمير في (بينهما) للزوجين .
٦٤٨	المسألة الثانية : الحكمان لا يكونان إلا من أهل الزوجين إلا إذا عدم ذلك .
٦٥١	المسألة الثالثة : إذا اختلف الحكمان لم ينفذ قولهما .

٦٥٣	المسألة الرابعة : قول الحكمين نافذ في الجمع بين الزوجين بغير توكيل منهما.
٦٥٥	الفصل السادس : إجماعات ابن عبد البر في العدة والنفقات والرضاع.
٦٥٦	المبحث الأول : الإجماعات في باب العدة والنفقات .
٦٥٧	المسألة الأولى : " وبعولتهن أحق بردهن في ذلك " أي في عدتهن .
٦٦١	المسألة الثانية : إذا انقضت عدة المرأة المطلقة في الحيض، لم يحجر الزوج على رجعتها .
٦٦٣	المسألة الثالثة : كل معتدة من طلاق أو وفاة تبدأ عدتها من ساعة طلاقها ، أو وفاة زوجها .
٦٦٦	المسألة الرابعة : عدة المطلقة : الأقراء ، وإن تباعدت ، ما لم تكن مرتابة ولا مستحاضة .
٦٦٩	المسألة الخامسة : الحرة المتوفى عنها زوجها تتربص أربعة أشهر وعشرا سواء كانت صغيرة أم كبيرة ما لم تكن حاملا .
٦٧٤	المسألة السادسة : الأمة لا عدة عليها ، إذا مات سيدها ، بل عليها الاستبراء بحيضة .
٦٧٧	المسألة السابعة : عدة الأمة إذا مات زوجها شهران وخمس ليال .
٦٨٢	المسألة الثامنة : عدة الأمة في الطلاق حيضتان .
٦٨٨	المسألة التاسعة : الحول في عدة المتوفى عنها زوجها منسوخ بالأربعة الأشهر وعشرا .
٦٩٤	المسألة العاشرة : عدة المطلقة الحامل : وضع الحمل .

٧٠٠	المسألة الحادية عشرة : غير المدخول بمن ؛ لا عدة عليهن ولا سنة ولا بدعة في طلاقهن .
٧٠٤	المسألة الثانية عشرة : من كان له أربع نسوة ، وطلق إحداهن طلاقه يملك رجعتها ، أنه لا يحل له نكاح غيرها حتى تنقضي عدتها .
٧٠٧	المسألة الثالثة عشرة : لا يجوز لأحد أن يطأ امرأة حاملا من غيره بملك اليمين أو نكاح ولا غير حامل حتى يعلم براءة رحمها من ماء غيره .
٧١١	المسألة الرابعة عشرة : الإحداد واجب على المتوفى عنها زوجها .
٧١٧	المسألة الخامسة عشرة : لا إحداد على المطلقة الرجعية .
٧٢٠	المسألة السادسة عشرة : المرأة التي تذبو على أحمائها بلسانها ، تؤدب وتقصّر على السكنى في المنزل الذي طلقت فيه ، وتمنع من أذى الناس .
٧٢٣	المسألة السابعة عشرة : الزوجة الذمية في النفقة والعدة كالمسلمة .
٧٢٧	المسألة الثامنة عشرة : المبتوتة الحامل لها النفقة .
٧٣١	المسألة التاسعة عشرة : المطلقة طلاقا رجعيا لها النفق والسكنى .
٧٣٧	المبحث الثاني : الإجماعات في باب الرضا .
٧٣٨	المسألة الأولى : الطفل الذين يرضعون من امرأة واحدة ، وإن اختلفوا في زمن الرضاعة فهم كلهم اخوة .
٧٤٣	المسألة الثانية : ما يشربه الغلام الرضيع من لبن المرأة ، وإن لم يمسه من ثديها : يحرم .
٧٤٦	الفصل السابع : إجماعات ابن عبد البر في البيوع وأهم المعاملات .

٧٤٧	المبحث الأول : الإجماعات في باب البيوع الجائزة.
٧٤٨	المسألة الأولى : بيع العربون .
٧٥٠	المسألة الثانية : ما قبضه المبتاع وحازره إليه ، فضمانه عليه .
٧٥٤	المسألة الثالثة : الإقالة إذا كان فيها نقصان أو زيادة أو تأخير ، فهي بيع .
٧٥٥	المسألة الرابعة : البيع فيمن يزيد (المزايدة) جائز .
٧٥٨	المسألة الخامسة : بيع الجزاف .
٧٦١	المسألة السادسة : بيع الثمار والزرع على القلع قبل بدو صلاحه .
٧٦٦	المبحث الثاني : الإجماعات في باب الشروط .
٧٦٧	المسألة الأولى : استثناء ثمر نخلات غير معينات من حائط رجل يختارها من جميع النخل .
٧٧٠	المسألة الثانية : من شرط البيع : تسليم المبيع إلى المبتاع إثر عقد الصفقة ، وعدم اشتراط التأخير أو المنع من التصرف في الثمن .
٧٧٣	المسألة الثالثة : لا يدخل مال العبد في البيع إلا بالشرط .
٧٧٥	المبحث الثالث : الإجماعات في أبواب الربا .
٧٧٦	المسألة الأولى : نيع الأجناس الربوية بعضها ببعض .
٨٠٨	المسألة الثانية : قول أهل الجاهلية عند حلول الأجل (إما أن تربي إما أن تقضي) ربا محرم .
٨١٢	المسألة الثالثة : الذهب والفضة أثمان للسلع الأخرى .

٨١٥	المسألة الرابعة : بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا يدا بيد .
٨١٧	المسألة الخامسة : اشتراط الزيادة في السلف ربا .
٨٢٤	المسألة السادسة : إذا تطوع المدين عند قضاء الدين بأن أعطى أكثر أو أجود مما أخذ، فذلك حسن ما لم يكن مشروطا .
٨٢٧	المبحث الرابع : الإجماعات في باب السلم .
٨٢٨	المسألة الأولى : السلم لا يكون في شيء بعينه .
٨٣١	المسألة الثانية : إذا أقاله في جميع السلم وأخذ رأس ماله في حين الإقالة فهو جائز .
٨٣٥	المسألة الثالثة : صرف رأس مال السلم في غير المسلم فيه من غير إقالة .
٨٣٨	المبحث الخامس : الإجماعات في باب البيوع المحرمة .
٨٣٩	المسألة الأولى : بيع الطعام قبل قبضه .
٨٤٤	المسألة الثانية : النهي عن البيع إلى الآجال المجهولة .
٨٤٨	المسألة الثالثة : بيع المضامين والملاقيح .
٨٥٣	المسألة الرابعة : بيع الرجل على بيع أخيه المسلم ، وسومه على سومه .
٨٥٨	المسألة الخامسة : سوم الذمي على سوم المسلم وعلى سوم الذمي .
٨٦١	المسألة السادسة : النجش في البيع .
٨٦٣	المسألة السابعة : إذا علم مشتري المصرة ، فإنها مصراة بإقرار البائع ، فردها قبل أن يخلبها لم يكن عليه غرم .

٨٦٥	المسألة الثامنة : لا تباع أم الولد ما دامت حاملا .
٨٦٨	المسألة التاسعة : لا يباع الحر .
٨٧١	المسألة العاشرة : جواز الغرر القليل وتحريم الكثير .
٨٧٥	المسألة الحادية عشرة : مهر البغي وحلوان الكاهن من أكل المال بالباطل .
٨٧٨	المسألة الثانية عشرة : من باع يباعا على شرط سلف يسلفه ، أو يستسلفه ، فيبيعه فاسد مردود .
٨٨٠	المسألة الثالثة عشرة : صورة المزانية .
٨٨٣	المبحث السادس : الإجماعات في باب القراض .
٨٨٤	المسألة الأولى : جواز القراض (المضاربة) .
٨٩٣	المسألة الثانية : المقارض مؤتمن لا ضمان عليه فيما يتلفه من المال بغير تعد ولا تفريط .
٨٩٥	المسألة الثالثة : لا يكون القراض إلا على جزء معلوم من الربح نصفاً كان أو أقل أو أكثر
٨٩٧	مسألة الرابعة : القراض عقد جائز ، وليس لازماً ما لم يشرع العامل في العمل بالمال .
٨٩٩	المسألة الخامسة : القراض جائز بالعين من الذهب والفضة .
٩٠٢	المسألة السادسة : ليس للعامل أن يتبع رب المال بمال إضافي غير مال القراض الأصلي .
	المسألة السابعة: ما أقر به المضارب لرب المال من الربح لزمه ولا ينفعه

٩٠٤	إنكاره .
٩٠٦	المبحث السابع : الإجماعات في باب المساقاة .
٩٠٧	المسألة الأولى : المساقاة على ثمر قبل بدا صلاحه .
٩١٠	المسألة الثانية : المساقاة على جزء معلوم من الثمر .
٩١٢	المبحث الثامن : الإجماعات في باب الشفعة .
٩١٣	المسألة الأولى : الشفعة في الدور والحوانيت والرباع بين الشركاء في المثلع من ذلك .
٩١٨	المسألة الثانية : إذا كان الخيار للبائع فالشفعة لا تجب للشفيع حتى تنقضي أيام الخيار .
٨١٩	الخاتمة
٩٢٣	الفهارس

تم بحمد الله